الأمم المتحدة

A/HRC/36/33

الجمعية العامة

Distr.: General
13 September 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والثلاثون
١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البندان ٢ و١٠ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

تقرير مفوَّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان* **

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٣٣ وفيه يُقدِّم مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في اليمن في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويورد ادّعاءات جديدة بشأن انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أُبلغ عن وقوعها في الفترة بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ و٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مع التشديد على الطابع المستمر لكثير من هذه الانتهاكات. ويقدِّم المفوّض السامي أيضاً تحديثاً بشأن التعاون بين اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويطلب إلى جميع أصحاب المصلحة تنفيذ التوصيات التي سبق تقديمها في التقارير السابقة.

* قُدِّم التقرير بعد الأجل المحدَّد لكي يُضمَّن أحدث التطوُّرات.

** تُعَمّم المرفقات الواردة في هذا التقرير كما وردت.

GE.17-15963(A)
1715963

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – المقدمة ٣

ثانياً – المنهجية ٣

ثالثاً – الإطار القانوني ٤

رابعاً – السياق ٤

خامساً – اللجنة الوطنية ٥

سادساً – حالة حقوق الإنسان ٦

ألف – سير العمليات الحربية ٧

باء – الاحتجاز التعسفي أو غير القانوني وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة ١٧

جيم – انتهاكات حرية التعبير ١٨

دال – انتهاكات حرية الدين ١٩

هاء – العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ١٩

واو – انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ٢٠

سابعاً – المساءلة ٢٠

ثامناً – الاستنتاجات والتوصيات ٢١

Annexes *page*

I. Additional information on the situation in Yemen 23

II. Photographs 27

III. Infographics 29

أولاً- مقدمة

١- يُقَدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٣٣، ويغطّي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٢- وقد طلب المجلس في قراره ١٦/٣٣ إلى مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقدِّم المساعدة التقنية والمشورة الفنية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في اليمن (اللجنة الوطنية) من أجل تمكينها من إنجاز ولايتها بما يتماشى مع المعايير الدولية واستكمال تقريرها الشامل بشأن تحقيقاتها؛ وتخصيص خبراء دوليين إضافيين في مجال حقوق الإنسان لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في اليمن لمؤازرة أعمال التحقيق التي تضطلع بها اللجنة الوطنية.

٣- وطلب المجلس في القرار نفسه إلى المفوّض السامي أن يقدِّم إليه في دورته السادسة والثلاثين تقريراً كتابياً عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وعن تنفيذ المساعدة التقنية.

٤- ويفحص هذا التقرير حالة حقوق الإنسان في اليمن ويقدِّم نبذة عامة عن الانتهاكات والتجاوزات المتكررة الموثَّقة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويورد ادّعاءات جديدة بوقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أُبلغ عنها في العام الماضي، في الفترة بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ و٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويقدِّم تحديثاً عن التعاون بين اللجنة الوطنية والمفوضية السامية، بما في ذلك ما يتعلّق بالمساعدة التقنية المقدّمة من المفوضية. وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير مقترناً بالتقريرين السابقين المقدمين من المفوّض السامي بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن[(١)].

ثانياً- المنهجية

٥- تستند المعلومات المقدَّمة في التقرير أساساً إلى رصد حقوق الإنسان الذي اضطلعت به المفوضية السامية في اليمن، بما شمل إجراء مقابلات مع الناجين والشهود وأفراد أُسر الضحايا والمصادر الأخرى ذات الصلة، وإجراء زيارات موقعية، وعقد اجتماعات مع السلطات. ويورد التقرير أيضاً معلومات ذات مصداقية جمعتها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، ويشير إلى ما إذا كانت المفوضية قد تمكَّنت من الحصول على أدلة لتأكيد هذه المعلومات.

٦- وتستخدِم المفوضية معيار "الأساس المعقول" في تقييم الحوادث التي حُقِّق فيها والنظر في مصداقية المصادر وموثوقيتها، مع مراعاة طبيعتها وموضوعيتها. ولا تخلص المفوضية إلى استنتاجات في تقييم الحوادث التي يُحقَّق فيها إلاّ في حالة الوفاء بهذا المعيار.

٧- وفي العام الماضي، كانت قدرة المفوضية محدودة في رصد الانتهاكات والتبليغ عنها بسبب عدة عراقيل تتمثل في القيود الأمنية وتأخر إصدار التأشيرات والتكاليف التشغيلية الباهظة.

(١) A/HRC/33/38 وA/HRC/30/31.

ثالثاً- الإطار القانوني

٨- ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن. ويتضمّن تقرير المفوَّض السامي لعام ٢٠١٦ عن حالة حقوق الإنسان في اليمن عرضا عاماً للإطار القانوني المنطبق والتزامات مُختَلَف أصحاب المسؤولية[٢]، أي حكومة اليمن، والدول الأعضاء في قوات التحالف[٣]، وسلطة الأمر الواقع في صنعاء.

رابعاً- السياق

٩- يغطّي هذا التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ ويركّز أساساً على الصراع بين القوات الداعمة للرئيس عبد ربه منصور هادي، بما فيها قوات التحالف (وتمثل مجتمعة "القوات المؤيدة للحكومة")، واللجان الشعبية المرتبطة بالحوثيين، ووحدات الجيش الموالية للرئيس السابق على عبد الله صالح ("قوات الحوثي وصالح").

١٠- وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُبلغ عن وقوع قرابة ٨ ٧٠٠ حادثة تتصل بالنزاع في كل أنحاء اليمن[٤]، وتشمل غارات جوية واشتباكات مسلّحة وقصف مدفعية وتفجير متفجّرات. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تصاعدت الأعمال الحربية بإطلاق قوات التحالف حملة تستهدف الساحل الغربي. وكان متوسط عدد الغارات الجوية في محافظتي الحديّدة وتعزّ أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧ يقترب من ضِعف متوسط الأشهر الستة السابقة[٥]. وفي هذا السياق، بدأت القوات المؤيّدة للحكومة عمليات تستهدف مدينة وميناء المخّا في الجنوب الغربي، واستولت عليهما في شباط/فبراير، وبعد ذلك تقدّمت القوات شمالاً على طول الساحل. ومنذ ذلك الحين، أشارت قوات التحالف إلى أنها قد تبدأ شن عمليات على الحديّدة. وقد حذّر المفوّض السامي من العواقب المدمّرة المحتملة لهذه العمليات على السكان المدنيين في المدينة وعلى أكبر موانئ البلد[٦]. وتظل مدينة تعزّ موضع تنازع شديد كما كان حالها طوال العامين السابقين.

١١- وواصلت الأطراف الفاعلة المسلّحة الأخرى استفادتها من حالة انعدام الأمن السائدة في اليمن. وفي العام الماضي، حافظت المجموعات المتطرفة على وجودها وكيفته مع الوضع. فعلى سبيل المثال، أصبحت القاعدة تنشط الآن في مدينة تعز، بعد طردها من المخلا بمحافظة حضرموت في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

١٢- ولم تصمد أيٍ من محاولات الهدنة ووقف إطلاق النار لأسباب إنسانية على مرّ السنوات. ولم تنجح محادثات السلام التي أجريت في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في سويسرا وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٦ في الكويت. ورغم عدم استئناف المحادثات يواصل المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن استكشاف السبُل الممكنة لإحلال السلام.

---

(٢) انظر A/HRC/33/38، الفقرات ٨-١٠.

(٣) يتألف التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسنغال، والسودان، والكويت، ومصر، والمغرب، وكان يضم قطر حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(٤) معلومات من مصادر الأمم المتحدة.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) انظر www.reuters.com/article/us-yemen-security-un-idUSKBN17X1F1.

١٣- واستمر تدهور الحالة الإنسانية في اليمن. فوفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية كان عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية يبلغ، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ١٨,٨ مليون شخص من مجموع السكان البالغ ٢٧,٤ مليون نسمة، بما في ذلك ١٠,٣ مليون شخص هم أحوج ما يكون إلى المساعدة. وأُحصي أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ حالة إصابة مشتبهة بالكوليرا منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧ و٧,٣ مليون شخص على حافة المجاعة. واضطر أكثر من ٣ ملايين شخص إلى الهروب من مساكنهم منذ بداية النزاع[٧]. وهذه الكارثة هي من صنع الإنسان تماماً.

خامساً- اللجنة الوطنية

١٤- مُدِّدت ولاية اللجنة الوطنية لسنة أخرى بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٩٧ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٣٣، انتدبت المفوضية السامية خمسة موظفين إضافيين في صنعاء باليمن وعمّان بالأردن وجنيف بسويسرا اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٧ لتقديم مساعدة تقنية ومشورة إلى اللجنة الوطنية ومؤازرة تحقيقاتها. وبسبب العراقيل الأمنية، لم يتسن إرسال موظفي المفوضية السامية إلى عدن، التي يوجد بها مقر اللجنة.

١٥- وحدَّدت اللجنة الوطنية، بالتشاور مع المفوضية، عدداً من مجالات الأولوية التي تتطلّب المساعدة التقنية. وأجرت المفوضية السامية مجموعة منوّعة من الأنشطة منها إقامةُ حلقة تدريبية مع أعضاء اللجنة يومي ٢١ و٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ في الدوحة، بقطر، عُرضت فيها أفضل الممارسات الإقليمية لأغراض لجان التحقيق؛ وإجراءُ زيارة عمل إلى مقرّ اللجنة الوطنية في عدن في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧ لإتاحة الخبرة التقنية في مجال إنشاء قواعد البيانات، بما في ذلك بشأن إدارة المعلومات، وبروتوكولات الحماية وحفظ المستندات؛ وتدريب موظفي اللجنة في ٧ و٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ في عمّان بالأردن على القانون الدولي الإنساني وتقنيات إجراء المقابلات والمسائل الجنسانية وقواعد البيانات. وتشمل الأنشطة المتوخّاة في المستقبل عقد مزيد من الحلقات التدريبية المتخصصة والمحددة الأهداف. ومع ذلك، فإن العراقيل الأمنية واللوجستية تحدّ من هذه الأنشطة. فعلى سبيل المثال، كانت العراقيل التشغيلية - مثل إغلاق المطارات وإلغاء الرحلات المفاجئ وتقييد سفر الأمم المتحدة بسبب الحالة الأمنية المتدهورة - سبباً في تعديل متكرر لأماكن التدريب ومواعيده.

١٦- وأضرّت عوامل إضافية، تشمل العراقيل السياسية، بعمل اللجنة الوطنية. وسلطات الأمر الواقع غير مستعدة للتعاون وفتح سُبُل العمل أمام اللجنة الوطنية التي تتألف من أعضاء يعيّنهم طرف آخر في النزاع، أي حكومة اليمن. وقد أدّت الفكرة المتصوّرة عن انحياز اللجنة وتضييق سُبل عملها إلى منعها من تنفيذ ولايتها بطريقة شاملة. ورغم هذه التحدّيات، أنجزت اللجنة عملاً يستحق التنويه في السنة الماضية وأصدرت تقريراً أوّلياً يغطّي الأحداث الواقعة منذ آب/أغسطس ٢٠١٥ حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ وأصدرت تقريرين مرحليين يغطّيان الفترة من ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ومن أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأصدرت اللجنة خمسة تقارير شهرية في عام ٢٠١٦ وهي متاحة في

(٧) انظر المرفق الأول.

الموقع الشبكي للجنة باللغة العربية. ومن بين أكثر من ٠٠٠ ١٧ حالة لانتهاكات حقوق الإنسان ورد أنها وُثِّقت، أشارت اللجنة إلى استكمال التحقيقات في أكثر من ٠٠٠ ١٠ حالة. وبالإضافة إلى الفكرة المتصوَّرة عن انحياز اللجنة، يبدو أن اللجنة تفتقر إلى أداة أو ولاية تمكّنها من توجيه استنتاجاتها إلى آلية موثوقة للمساءلة. وسيؤدي الغياب الكامل لمثل هذه العملية إلى زيادة ترسيخ مناخ الإفلات من العقاب في اليمن.

سادساً- حالة حقوق الإنسان

١٧- تستمر معاناة سكان اليمن من آثار النزاع المسلّح والعنف إلى جانب الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان. وتعرضت مناطق مأهولة بالسكان المدنيين بصورة متكررة للغارات الجوية للقصف. ويواجه الناس صعوبات مستمرة بسبب ضيق أو انسداد سُبُل الحصول على الأغذية وغيرها من السلع الأساسية والرعاية الصحية والتعليم - وهي ظروف تسبّبت فيها أطراف النزاع التي طوقت المدن وحاصرت الموانئ البحرية وأغلقت المطارات. وتضرّر السكان المدنيون بصورة مباشرة بسبب التشريد القسري وتقييدات التنقل، التي فاقم منها وجود القنّاصة أو الألغام الأرضية، وتسبب ذلك في حالات وفاة وإصابات وتدمير ممتلكات وضياع سُبل العيش ومنع الوصول إلى الخدمات الحيوية. وتعرّض المدنيون الذين رفعوا أصواتهم ضد أطراف النزاع أو عارضوها بطرق أخرى، للمضايقات والتخويف والاحتجاز، وفي بعض الأحيان للتعذيب والقتل. وتعرّضت النساء والأطفال والأقليات الدينية والاجتماعية واللاجئون والمشرّدون داخلياً إلى آثار غير تناسبية.

١٨- وفي العام الماضي، أثار النزاع على طول الساحل الغربي لليمن انشغالات خطيرة على صعيد حقوق الإنسان. وأثناء المواجهات الكثيفة في المخا طوال أسبوعين في أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير ٢٠١٧، وقع المدنيون فريسة التعليمات المتعارضة من الأطراف المتحاربة. فقد أصدرت قوات الحوثي وصالح تعليمات إلى المدنيين بعدم مغادرة مساكنهم في حين طالبتهم القوات المؤيدة للحكومة بالجلاء عنها. وتحقّقت المفوضية السامية من حوادث أطلق فيها قناصة الحوثي وصالح النار على المدنيين الذين حاولوا الهرب، وهو ما قد يشير إلى محاولة استخدام المدنيين كدروع بشرية، مما يمثّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني[٨]. وتحقَّقت المفوضية السامية من مقتل أو إصابة ٣٢ مدنياً على الأقل أثناء القتال الذي استمر أسبوعين وإصابة أو تدمير أكثر من ٢٠٠ مسكن.

١٩- ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٧، تصاعدت حدة التوتُّر توقعاً لعمليات مسلّحة مشابهة ضد الحديّدة. وتفيد المعلومات التي جمعتها المفوضية السامية بأن الغارات الجوية والهجمات على القوارب في البحر قبالة سواحل الحديّدة تسببت في ٩٨ إصابة بين المدنيين (٥٢ قتيلاً و٤٦ جريحاً) على مدى ثلاثة أسابيع في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٧. وهناك مخاوف من أن العملية الشاملة على الحديّدة قد تؤدّي إلى خسائر كبيرة بين المدنيين وإلى مزيد من حالات التشريد، مع احتمال تعطيل الميناء وزيادة تضييق إمكانية الوصول إلى الغذاء والدواء والوقود وغير ذلك من الإمدادات. وسوف يمتد أثر هذه العمليات إلى أبعد من الحديدة بكثير نظراً لأن معظم البلد يعتمد في تموينه على السلع التي تُشحن عن طريق هذا الميناء.

(٨) انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة ٩٧.

ألف- سير العمليات القتالية

٢٠- تحققت المفوضية السامية منذ بدأت رصدها للضحايا آذار/مارس ٢٠١٥ من ٥٢٠ ١٣ إصابة على الأقل بين المدنيين، أدت إلى وقوع ٩٨٠ ٤ قتيلاً و٥٤٠ ٨ مصاباً، في أكثر من ٠٠٠ ١ حادثة، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧[٩]. ويتضح من البيانات التي جمعتها المفوضية السامية أن أكثر المحافظات المتأثرة بالنزاع كانت عدن والحديدة وصنعاء وتعزّ. وبالنظر إلى منهجية التحقُّق الصارمة التي تطبّقها المفوضية السامية والعراقيل المتصلة بسُبل العمل، من المرجّح أن يكون عدد المصابين أكبر من ذلك.

٢١- وقد تصل بعض الحوادث التي تشمل مختلف أطراف النزاع إلى حدّ انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وفي كثير من الحالات، كانت المعلومات التي حصلت عليها المفوضية السامية تشير إلى استهداف مباشر للمدنيين، أو إلى شن عمليات بغض النظر عن تأثيرها على المدنيين وبدون مراعاة مبادئ التمييز والتناسبية وتوخي الحيطة في الهجوم. وفي بعض الحالات، تشير المعلومات إلى عدم اتخاذ أي إجراءات للتخفيف من أثر العمليات على المدنيين. وجاء في استنتاجات المفوضية أن المدنيين لم يتلقوا في أي وقت تحذيراً فعّالاً مُسبقاً قبل بدء العمليات لإعطائهم الفرصة لمغادرة مناطق العمليات بصورة آمنة، واقترن ذلك بتقييد فُرص وصولهم إلى المساعدة الإنسانية اللازمة لإنقاذ حياتهم أو لاستمرارهم على قيد الحياة تقييداً خطيراً أو منعها في بعض الحالات.

القصف

٢٢- تعتمد قوات الحوثي وصالح أساساً على القصف في سير عملياتها. ونظراً إلى أن آثار هذه الأسلحة تغطّي مناطق واسعة فإن استخدامها يكون بدون تمييز في كثير من الحالات. ووثّقت المفوضية السامية تكرُّر استخدام القصف في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين بكثافة، مثل الأحياء السكنية والأسواق، مما تسبّب في وقوع مئات الإصابات بين المدنيين والتدمير الواسع للأعيان المدنية[١٠]. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٦، وثّقت المفوضية السامية نتائج القصف الذي نفذته قوات الحوثي وصالح وأدّى إلى مقتل ١٧٨ مدنياً وإصابة ٤٢٠ على الأقل. وتأثرت مدينة تعزّ بصورة خاصة.

قصف تعزّ

٢٣- شهدت مدينة تعز في كل مراحل النزاع قصفاً مستمراً من طرفي النزاع، مع تكثيف هذا القصف أحياناً، كما حدث في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٧. وبسبب رفض فتح السبيل للوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثي وصالح في تعزّ، لم تتمكّن المفوضية السامية إلاّ نادراً من التحقق من حوادث القصف التي تُعزى إلى القوات المؤيدة للحكومة. وفيما يلي بعض أمثلة حوادث القصف التي تحققت منها المفوضية السامية وأدّت إلى أعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين[١١].

(٩) انظر المرفق الثالث.

(١٠) انظر A/HRC/30/31 وA/HRC/33/38، المرفق الثالث.

(١١) انظر المرفق الأول.

٢٤- في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وقعت قذيفة هاون على أحد المساكن في منطقة بير باشا في مديرية المظَفَّر بمحافظة تعزّ فقتلت ١٠ مدنيين منهم ٦ أطفال، وأصابت ١٧ مدنياً، منهم ٦ أطفال و٣ نساء. ووقع هذا الهجوم بالقرب من سوق عام في أكثر ساعات النهار ازدحاماً. وقال الشهود إن قذيفة الهاون انطلقت من منطقة تقع تحت سيطرة قوات الحوثي وصالح، في حين أن السوق كان يقع تحت سيطرة القوات المؤيدة للحكومة.

٢٥- وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، سقطت قذيفة هاون بين المساكن في منطقة النور في مديرية المظَفَّر بمحافظة تعزّ. وبعد ١٥ دقيقة تقريباً، أي عندما كان الأهالي متجمعين لتقييم الضرر، سقطت قذيفة هاون أخرى في نفس المنطقة وقتلت ٩ مدنيين، منهم ثلاثة أطفال، وجرحت ٩ مدنيين، منهم أربعة أطفال. وقال الشهود للمفوضية السامية إن القذائف أُطلِقت من منطقة تقع تحت سيطرة قوات الحوثي وصالح.

٢٦- وفي الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أثّر القصف المستمر المتبادل بين القوات في مدينة تعزّ على المناطق السكنية للمدنيين، مما أدّى إلى مقتل ٢٦ مدنياً على الأقل، منهم أربعة أطفال وثلاث نساء، وجرح ما لا يقل عن ٦١ مدنياً، منهم ٢٩ طفلاً وتسع نساء. واستناداً إلى أقوال الشهود ومواقع الارتطام، نسبت المفوضية السامية مقتل ١٩ شخصاً وإصابة ٥٩ شخصاً إلى قوات الحوثي وصالح وباقي الإصابات إلى القوات المؤيدة للحكومة. وألحق القصف أيضاً الضرر بتسعة منازل على الأقل.

٢٧- واستمر قصف تعزّ دون هوادة حتى بعد أن أصبح أثر هذه الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية واضحاً للأطراف المعنية. ويمثل استخدام هذه الأساليب فيما يبدو انتهاكاً لحظر الهجمات غير التمييزية وانتهاكاً للالتزام باتخاذ كل الاحتياطات الممكنة عملياً لحماية المدنيين والأعيان المدنية.

الغارات الجوية

٢٨- ظلت الغارات الجوية للتحالف سبباً رئيسياً في وقوع الإصابات بين المدنيين في النزاع، متسببة في مقتل ما لا يقل عن ٩٣٣ مدنياً وجرح ١ ٤٢٣ آخرين منذ تموز/يوليه ٢٠١٦[١٢]. وكما في السنوات الماضية، استمرت المفوضية السامية في توثيق الغارات الجوية ضد الأهداف التي تبدو ذات طابع مدني[١٣]. وبالإضافة إلى الأسواق والمناطق السكنية والبنية التحتية العامة والخاصة، شهدت السنة الماضية غارات جوية بارزة ضد تجمُّعات الجنازات والقوارب المدنية الصغيرة. وكانت هذه الحوادث واسعة الانتشار واستمرت أيضاً حتى بعد أن أصبح تأثير الهجمات على المدنيين واضحاً. ومن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني استهداف المدنيين والأعيان المدنية بصورة مباشرة أو شنّ هجمات غير تناسبية أو غير تمييزية وعدم اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنُّب التأثير على المدنيين أو على الأقل تقليله إلى أدنى حدّ أثناء العمليات الجوية على أهداف عسكرية.

(١٢) انظر المرفق الثالث.

(١٣) انظر المرفق الأول.

الصالة الكبرى

٢٩- وقعت أكثر الحوادث فتكاً في هذا النزاع حتى الآن يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ عندما استهدفت الغارات الجوية للتحالف الصالة الكبرى في صنعاء أثناء جنازة والد أحد كبار المسؤولين فقتلت ما لا يقل عن ١٣٢ مدنياً وأصابت ٦٩٥ آخرين، من بينهم ٢٤ طفلاً. وفي وقت هذا الهجوم، كانت القاعة - وهي أكبر قاعة مناسبات في صنعاء، وتتسع لأكثر من ١ ٠٠٠ شخص - مكتظّة بالمعزّين الذين حضروا الجنازة. وكان من بين الحاضرين قادة عسكريون يرتبطون بالحوثيين وبالرئيس السابق على عبد الله صالح، ولكن معظمهم كان من المدنيين.

٣٠- وزارت المفوضية السامية الموقع في نفس اليوم وأخبرها الناجون أنهم سمعوا صوت الطائرات تحلّق فوق القاعة في حوالي الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر وذلك مباشرة قبيل سقوط الصاروخين اللذين أصابا القاعة بفاصل بضع دقائق فقط. ولم يتمكّن كثير من الأفراد الذين هربوا من الضربة الأولى من الخروج تماماً من المبنى عندما وقعت الضربة الثانية. وكانت الفترة القصيرة بين الضربتين تعني أن الأشخاص الذين كانوا بصدد مساعدة ضحايا الضربة الأولى تعرّضوا للإصابة في الضربة الثانية.

٣١- وكان الفاصل بين نقطتي ارتطام الضربتين يتراوح بين ١٥ و٢٠ متراً[١٤]. واستناداً إلى المعلومات التي توفَّرت للمفوضية السامية أظهرت مخلفات الذخيرة المستخدمة أنها كانت مجهَّزة بوحدات للتوجيه الدقيق، مما يشير إلى أن استهداف القاعة كان متعمَّداً. وفي ضوء الظروف السائدة، بما في ذلك الإعلان المسبَق عن الجنازة وطابعها العام، وكذلك توقيت الغارة، فلا بد أن قوات التحالف كانت تُدرك ارتفاع خطر إصابة المدنيين الذي ينطوي عليه تنفيذ مثل هذه الغارة. ورغم إنكار قوات التحالف المسؤولية في البداية فقد تبيَّن من التحقيق اللاحق الذي أجراه الفريق المشتَرك لتقييم الحوادث التابع للتحالف[١٥] أن طائرات التحالف هي التي نفذت الغارة التي أدّت إلى "عدة" إصابات[١٦]. ووفقاً لما قاله فريق التقييم، فإن تحديد الهدف كان يستند إلى معلومات خاطئة قدّمها طرف تابع لحكومة اليمن، وجرت الغارة بدون موافقة ملائمة أو بدون الامتثال لإجراءات التحالف.

٣٢- وتحققت المفوضية السامية من قذيفتين أخريين ناجمتين عن غارة جوية أخرى على تجمُّعات جنائزية في السنة الماضية[١٧].

الهجوم على قارب يحمل مهاجرين ولاجئين صوماليين

٣٣- كان من نتيجة العمليات العسكرية على طول الساحل الغربي لليمن أن أصبحت المياه المواجهة للحديدِة خطرة، وتمثل ذلك في وقوع قوارب كثيرة هدفاً للنيران. وتحققت المفوضية السامية من ست حوادث هجوم على صيادين في أوائل عام ٢٠١٧، وقعت ثلاث منها يوم ١٥ و١٦ آذار/مارس ٢٠١٧[١٨].

(١٤) انظر المرفق الثاني، الشكل الأول.

(١٥) انظر الفرع سابعاً أدناه للاطلاع على معلومات إضافية عن الفريق المشترك لتقييم الحوادث.

(١٦) انظر www.justsecurity.org/33615/full-text-saudi-led-coalitions-statement-explanation-funeral-hall-bombing-yemen/.

(١٧) انظر المرفق الأول.

(١٨) المرجع نفسه.

٣٤- ووقع الهجوم الأكثر تدميراً على قارب يحمل ١٤٦ مهاجراً ولاجئاً صومالياً، إلى جانب ٤ بحّارة يمنيين. وأبلغ الناجون المفوضية السامية أنهم شاهدوا في يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧ سُفناً ومروحيات بالقرب من قاربهم. وفي الليلة التالية أطلقت سفينة نيرانها على قاربهم وبعد ذلك بدقائق حامت طائرة مروحية فوق القارب وفتحت النار عليه. وأبلغ الناجون أنهم صرخوا ولوّحوا بأيديهم وأضاءوا مصابيح الجيب في محاولة منهم للإشارة إلى أنهم من المدنيين، ولكن إطلاق النار استمر. وبعد انتهاء الهجوم ومغادرة الطائرة المروحية أطفأ البحّارة الأنوار وانجرف القارب نحو الشاطئ[١٩]. وقُتِل ٤٢ مدنياً منهم ١١ امرأة، وأصيب ٣٤ مدنياً منهم ٨ أطفال.

٣٥- ونشرت وسائط إعلام حكومية إماراتية أن مسؤولاً من الإمارات العربية المتحدة، وهي عضو في التحالف، اعترف بأن قواتها قد شاهدت القارب وأنها امتنعت عن إطلاق النار عليه بعد التعرُّف على أنه مركب مدني[٢٠]. وفي خطوة غير مسبوقة، رحَّب المسؤول بإجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الحادثة وأنكر أن تكون القوات الإماراتية تورّطت في الهجوم[٢١]. وأفادت التقارير أيضاً أن التحالف أنكر المسؤولية عن هذه الحادثة[٢٢]. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، لم يصدر أي اعتراف بالمسؤولية عن الحادث أو أي تفسير لسبب الهجوم على هذا المركب، وكذلك على القوارب المدنية الأخرى.

الأسلحة المقيدة الاستعمال

٣٦- كان من نتائج النزاع المسلّح المستمر تناثر مجموعة منوّعة من بقايا المتفجرات في الأراضي اليمنية، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للمركبات والأجهزة المتفجّرة اليدوية الصُنع والذخائر غير المنفجرة والذخائر العنقودية. وتمثّل هذه المتفجرات خطراً على المدنيين وتسبب وقوع إصابات وتعرقل العودة الآمنة للسكان المشرّدين. وثمة تفاوت في مشروعية هذه الأسلحة[٢٣] لكن استخدام الألغام المضادة للأفراد، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المجهزة للانفجار بتأثير من الضحية، والذخائر العنقودية قد تمثّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وخاصة في ظل عدم وجود تدابير احتياطية بسبب طابعها غير التمييزي[٢٤].

٣٧- ولا تتوفّر إحصاءات شاملة عن الإصابات التي سببتها هذه الأسلحة بين المدنيين، ولكن التقارير ذات المصداقية الصادرة عن خبراء إزالة الألغام والعاملين الطبيين والسكان المحليين تشير إلى أن الخطر مستمر وواسع الانتشار. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمكن خبراء إزالة الألغام من التخلُّص من قرابة ٠٠٠ ٤٥٠ قطعة متفجّرة من مخلّفات الحرب في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧، بما في ذلك آلاف الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية[٢٥]. وتقول التقارير إن الأغلبية العظمى من الألغام والأجهزة المتفجرة توجد في المناطق

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) انظر http://wam.ae/en/details/1395302603973.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) انظر http://uk.reuters.com/article/uk-yemen-security-refugees-idUKKBN16O0WF.

(٢٣) صدَّق اليمن على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ لكن اليمن وأعضاء التحالف، باستثناء السنغال، ليسوا أطرافاً في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

(٢٤) انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدتان ٧١ و٨١

(٢٥) كانت أنشطة إزالة الألغام محدودة قبل شباط/فبراير ٢٠١٦.

التي تسيطر عليها حالياً قوات الحوثي وصالح أو كانت تسيطر عليها. وتلقت المفوضية بصورة منتظمة إفادات من السكان مؤداها أن الألغام لم تكن موجودة في مناطقهم قبيل وصول تلك القوات. ولا تملك المفوضية السامية دليلاً على اتخاذ أي تدابير احتياطية، مثل وضع علامات تحذير أو رموز، لتوضيح وجود الألغام أو الأجهزة المتفجرة. وبسبب العراقيل المرتبطة بسُبل العمل والقدرات، لم تتمكَّن المفوضية السامية من التحقق إلاّ في بضع حالات فقط من إصابات المدنيين الناجمة عن هذه المتفجّرات، وهي إصابات لحق معظمها بأشخاصٍ يمارسون أنشطتهم اليومية[٢٦].

٣٨- وكما جاء في المعلومات المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦، حصلت المفوضية السامية على ادّعاءات ذات مصداقية بشأن استعمال قوات التحالف ذخائر عنقودية في تاريخ يعود إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ اعترف التحالف باستخدام الذخائر العنقودية وصرّح بالتوقُّف عن استعمال الذخائر العنقودية من طراز BL-755 البريطانية الصنع[٢٧]. ووثّقت المفوضية حالتين جديدتين يظهر أن ذخائر عنقودية استعملت فيهما في محافظة صعدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٧.

الحصار والتطويق

٣٩- يمر الجزء الأكبر من حركة السلع والأشخاص المتجهة إلى اليمن والخارجة منه عبر البحر أو الجو. ويتطلب التنقُّل داخل البلد براً عبور خطوط النزاع المشتعل. وقد أدت عمليات الحصار والتطويق البحري التي فرضتها الأطراف المتحاربة إلى آثار مدِّمرة على المدنيين حيث منعتهم من مغادرة المناطق المتأثرة بالنزاع للوصول إلى الأمان ومنعتهم في حالة بقائهم من الحصول على السلع اللازمة للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك المساعدة الإنسانية اللازمة لمواصلة الحياة أو لإنقاذ الحياة.

٤٠- وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، عندما تمكّنت القوات المؤيدة للحكومة من السيطرة على أجزاء من مدينة تعزّ، حاصرت قوات الحوثي وصالح المدينة، وسيطرت على المدخلين الرئيسيين لها وطوقتها فعلياً حتى آذار/مارس ٢٠١٦. ووثَّقت المفوضية السامية عدة حوادث منع فيها الحُرّاس الحوثيون في نقاط التفتيش المدنيين من إدخال المواد الأساسية إلى المدينة، مثل الأغذية والأدوية. ومنعت قوات الحوثي وصالح أيضاً مرور المدنيين الذين يحاولون الخروج من المدينة أو الدخول إليها لأغراض الرعاية الصحية العاجلة. ووثّقت المفوضية السامية الأساليب الوحشية لقوات الحوثي وصالح في فرض الحصار على تعزّ، بما في ذلك أكثر من ٢٠ حادثة من ضرب المدنيين في نقاط التفتيش وإطلاق النار عليهم.

٤١- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، سيطرت القوات المؤيّدة للحكومة على نقطة دخول ثالثة إلى المدينة. وهذا المدخل، الذي لا يمكن الوصول إليه إلاّ بالمرور عبر طرق التفافية ثانوية شاقة، يسمح للمدنيين بالتنقُّل ونقل السلع إلى المدينة وخارجها. ونتيجة للضغط الدولي ولعوامل أخرى، كانت قوات الحوثي وصالح تسمح في فترات متقطّعة بعبور المدنيين وعبور كميات صغيرة من السلع المدنية، بما في ذلك المعونة الإنسانية، من خلال المدخَلين الرئيسيين إلى المدينة. ومع ذلك، فإن الوصول إلى مدينة تعزّ يظل محدوداً للغاية وتستمر معاناة المدينة.

(٢٦) انظر المرفق الأول.

(٢٧) انظر http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1571875.

٤٢- وقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية في تعزّ ارتفاعاً صاروخياً مما جعل المدنيين غير قادرين على تحمُّل تكلفة المواد الحيوية الرئيسية حتى لو توفَّرت أو أمكن الوصول إليها. وللحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، يضطر السكان إلى عبور طرق ملغّمة بالمتفجرات وركوب خطر دائم مصدره القصف والضربات الجوية والقنّاصة. وأفاد السكان بأنهم عندما يفلحون في الوصول إلى الموقع الذي يأملون الحصول فيه على الرعاية الصحية، فإنهم كثيراً ما يجدون أن مرافقه قد تعرّضت للتدمير أو تضررت نتيجة القتال أو أنها تفتقر إلى أبسط اللوازم الأساسية. ولا توجد أي مرافق للرعاية الصحية العامة في المدينة تعمل بصورة كاملة، وهو وصف ينطبق على المرافق الخاصة باستثناء عدد قليل منها[٢٨].

٤٣- ونظراً للسمات الجغرافية لليمن فإن السلطات التي تمارسها قوات التحالف على طول الحدود البرية والسواحل تمكّن التحالف من أن يحدد إلى درجة كبيرة أحوال الحياة في اليمن. وقد فرض التحالف حصاراً بحرياً وجوّياً فعلياً الهدف منه، حسبما زُعم، إنفاذ حظر الأسلحة الذي وافقت عليه الأمم المتحدة[٢٩]. ويتعيّن على جميع السُّفن التي تدخل الموانئ الواقعة تحت سيطرة قوات الحوثي وصالح الحصول مُسبقاً على تصريح من التحالف. ولم تحصل سوى بضع سفن على هذا التصريح. وتأخّرت كثير من هذه السُّفن أو مُنعت أو أعيد تسييرها صوب مسار آخر. وفي إحدى الحالات، أصدرت منظمة غير حكومية، هي منظمة إنقاذ الطفولة، بياناً عاماً تدّعي فيه أن منع التحالف ثلاث شحنات من إمداداتها من الوصول إلى الحديّدة أدّى إلى وفاة أطفال - بسبب إعادة تسييرها إلى عدن وبالتالي تأخيرها لمدة وصلت إلى ثلاثة أشهر[٣٠].

٤٤- وطبق التحالف مجموعة من القيود التنظيمية التعسُّفية في معظمها مما أدّى إلى خنق دخول الواردات إلى البلد. وكانت اليمن تستورد قبل النزاع من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من احتياجاتها من الغذاء والمواد الطبية والوقود. لكن الاحتياجات الشهرية التقديرية للبلد من الوقود، على سبيل المثال، لم تُلبّ إلا في حدود تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة خلال الجزء الأكبر من السنتين الماضيتين[٣١]. ونتيجة لهذه القيود، وكذلك بسبب خطر الإبحار في منطقة النزاع المشتعل، لم يعد كثير من شركات الملاحة التجارية مستعداً لمحاولة نقل شحنات إلى الحديّدة. وأدى الحصار البحري، إضافة إلى الغارات الجوية التي نفذها التحالف وأدّت إلى أضرار كبيرة في ميناء الحديّدة، إلى توقُّف استيراد المواد الحيوية إلى البلد.

٤٥- ومنذ آذار/مارس ٢٠١٥، أدّت القيود التي فرضها التحالف على الوصول الجوي أيضاً إلى حالة شلل في البلد، وخاصة في الشمال حيث يخضع السكان لسيطرة الحوثي وصالح. وظلّ مطار صنعاء مغلقاً أمام الطيران التجاري منذ ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، وهو التاريخ الذي أغلقت فيه حكومة اليمن وقوات التحالف المجال الجوي المحيط بالمطار[٣٢]. ومنع هذا الإغلاق آلاف اليمنيين من التماس الرعاية الطبية في الخارج في حين تعرَّض نظام الرعاية الصحية في اليمن إلى الانهيار. وأدّى الحصار الجوي إلى مزيد من التقييد لاستيراد البضائع إلى البلد وحدّ بصورة خطيرة من قدرة المدنيين على دخول المناطق المحاصرة والخروج منها.

(٢٨) انظر www.msf.org/sites/msf.org/files/healthcare_under_siege_in_taiz.pdf.

(٢٩) انظر قرار مجلس الأمن ٢٠١٦(٢٠١٥).

(٣٠) انظر www.savethechildren.org.uk/2017-03/saudi-delays-yemen-aid-killing-children.

(٣١) انظر www.logcluster.org/countries/YEM.

(٣٢) منذ ذلك الحين استأنفت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية رحلاتها الجوية.

٤٦- ويجب أن يبذل جميع أطراف النزاع قصارى جهدهم لكفالة احترام السكان المدنيين وحمايتهم في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. وبالتحديد، يجب على الأطراف إتاحة وتسهيل مرور الإغاثة الإنسانية "بسرعة وبدون عوائق"، بما يشمل الأغذية والمواد الأخرى الحيوية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة[٣٣]. ويجب عليها بذل كل ما تستطيع لتسهيل أو كفالة حصول المدنيين على المواد الإنسانية الحيوية وتمكينهم من مغادرة المناطق المتأثرة بالنزاع في أمان وبكرامة مع الامتثال الكامل لمعايير الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف تسهيل أو كفالة وصول المنظمات الإنسانية إلى المدنيين، بما فيها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر/الهلال الأحمر[٣٤].

التشريد القسري

٤٧- استُخدم التشريد القسري للمدنيين كمناورة في النزاع وذلك انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وفي السنة الماضية تحققت المفوضية السامية من حالتين شردت فيهما قوات الحوثي وصالح قريتين كاملتين تشريداً قسرياً.

٤٨- ففي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وبعد أسابيع من المضايقات وتقييدات التنقُّل والاعتقالات، أُرغِمت ١٧٥ أسرة على مغادرة قرية الدبح الربيعي، بمحافظة تعزّ، بعد تهديدات أذاعها الحوثيون بمكبّرات الصوت بأنه إذا لم يغادر الأهالي هذه القرية في غضون ٢٤ ساعة فسوف يُعتقل جميع الرجال. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، وبعد عدة أسابيع من المضايقات وتقييدات التنقُّل أيضاً، قُتِل قرويان برصاص القنّاصة أثناء محاولتهما مغادرة قرية تبيشعة بمحافظة تعزّ. وفي اليوم التالي دخلت قوات الحوثي وصالح المسلحة القرية ودمّرت المساكن واستولت على المركبات، بينما فتح المقاتلون المتمركزون على الجبال المطلة على القرية نيرانهم على المناطق السكنية. ونتيجة ذلك العنف، هرب جميع أهالي القرية – ٢٥٠ أسرة على الأقل – من القرية وهم يلوّحون بأعلام بيضاء.

الأشخاص والأعيان المشمولون بحماية خاصة

٤٩- رغم الحماية الخاصة المتاحة بموجب القانون الدولي الإنساني[٣٥]، استمر تعرض المرافق الطبية والتعليمية والعاملون فيها، وكذلك المواقع الثقافية والدينية، للضرر أو التدمير بسبب الغارات الجوية من جانب التحالف والقصف من جانب قوات الحوثي وصالح[٣٦]. وعرَّضت أطراف النزاع وضع الحماية الخاص لهذه الأعيان للخطر بسبب إقامة أهداف عسكرية داخلها أو بالقرب منها. وشنت المجموعات المتطرفة هجمات مباشرة على المواقع الثقافية والدينية.

(٣٣) انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة ٥٥.

(٣٤) انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة ٥٦.

(٣٥) انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد ٢٥ و٢٨ و٣٨ و٣٩.

(٣٦) انظر المرفق الثالث. وقد تُمثِّل هذه الهجمات أيضاً انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواد ١٢ و١٣ و١٥.

المرافق الطبية والعاملون الطبيون

٥٠- عَصَف النزاع بالنظام الصحي. وتقول منظمة الصحة العالمية إنه حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تعرّض ما لا يقل عن ٢٧٤ مرفقاً طبياً للضرر أو التدمير بسبب القتال، وقُتِل ١٣ عاملاً صحياً وأصيب ٣١ منهم أثناء أداء واجباتهم. وقِيل إن بعض هذه الحوادث وقع نتيجة هجمات مباشرة محدَّدة الهدف، في حين نشأ بعضها الآخر عن هجمات غير تمييزية أو حوادث عرضية. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان أقل من ٤٥ في المائة من المرافق الصحية في البلد يعمل بصورة كاملة. وبالإضافة إلى ذلك، أُرغِم كثير من العاملين الصحيين على تغيير مواقعهم بسبب انعدام الأمن والمخاطر المصاحبة لاضطلاعهم بواجباتهم.

مستشفى عبس

٥١- أجرت المفوضية السامية تحقيقاً في الغارة الجوية التي نفذها التحالف يوم ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ على مستشفى عبس بمحافظة حجّة[٣٧]. فبعد دقائق من دخول إحدى المركبات - التي قِيل إن ركابها كانوا غير مسلّحين وكانوا يرتدون ملابس مدنية - إلى حرم المستشفى، أصابت غارة جوية موقع مجمّع المستشفى بالقرب من عنبر الطوارئ، حيث وقفت المركبة وحيث كان يقف عدد كبير من المرضى ومن مقدّمي الرعاية في انتظار العلاج[٣٨]. وتحققت المفوضية السامية من مَقتَل ١٩ مدنياً، منهم امرأة وثلاثة أطفال، وإصابة ٢٨ آخرين، منهم ٤ نساء و٤ أطفال.

٥٢- وأفادت المعلومات الواردة بأن عميداً من قوات التحالف صرح في بيان صدر فوراً بعد الغارة بأن الغارة الجوية كانت تستهدف المركبة التي دخلت مجمّع المستشفى. وتوصَّل الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى أن قوات التحالف كانت تستهدف تجمّعاً من القادة العسكريين للحوثيين في شمال المدينة وجرى تعقُّب إحدى المركبات التي غادرت الموقع المستهدَف وإطلاق النار عليها[٣٩] عندما كانت قريبة من مبنى لا توجد عليه أي علامات. وادُّعي أنه لم يُتعرف على أن المبنى هو مستشفى عبس إلاّ فيما بعد. وخلص الفريق المشترك إلى أن الحادثة كانت "خطأ غير مقصود".

٥٣- وبعد الهجوم، توقّف المستشفى عن العمل لمدة ١١ يوماً. وبعد إعادة افتتاحه، اختار كثير من المرضى عدم العودة إليه لالتماس الرعاية خوفاً من غارات لاحقة. وتحدّثت إحدى الناجيات التي فقدت زوجها في الهجوم إلى المفوضية السامية وقالت إنها لن تذهب إلى أي مستشفى مهما كان الألم الذي تشعر به. ونتيجة لهذه الغارة، ولأسباب أخرى، أجلت منظمة أطباء بلا حدود أفرقتها من ست مستشفيات في محافظتي صعدة وحجّة[٤٠].

---

(٣٧) تؤيّد استنتاجات المفوضية السامية صحة استنتاجات التحقيق الداخلي الذي أجرته منظمة أطباء بلا حدود، التي كانت تدير المستشفى، انظر www.msf.org/sites/msf.org/files/yemen_abs_investigation.pdf.

(٣٨) انظر المرفق الثاني، الشكل الرابع.

(٣٩) انظر www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1567351.

(٤٠) انظر www.msf.org/en/article/yemen-indiscriminate-bombings-and-unreliable-reassurances-saudi-led-coalition-force-msf.

المرافق التعليمية والمواقع الثقافية

٥٤- تقول منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إن أكثر من نصف المدارس في اليمن أصيب بأضرار في النزاع، وأُحصي ٢٨ هجوماً على المدارس وثّقتها في العام الماضي فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ[٤١]. وبالإضافة إلى ذلك، عمدت أطراف النزاع إلى احتلال المدارس واستخدامها كمواقع للقتال ومراكز احتجاز ومخازن أسلحة. وتحققت المفوضية السامية من الحادثتين التاليتين في العام الماضي.

٥٥- في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، في قرية جمعة بن فاضل في مديرية حيدان بمحافظة صعدة، أصابت غارة جوية مدرسة دينية وقَتلت ٧ أطفال وجرحت ١٩ آخرين. وكان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١٤ سنة في المدرسة في ذلك الوقت. ووفقاً لما قاله سكان المنطقة والشهود فإن المدرسة كانت لا تُستخدَم إلاّ لأغراض التعليم الديني ولم تكن تجري فيها أي أنشطة للتدريب العسكري. وأفاد الفريق المشترك بأن أقرب موقع استهدفته قوات التحالف في ذلك اليوم كان مخزن أسلحة يبعد ١٠ كيلومترات عن المدرسة[٤٢].

٥٦- وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصابت عدة غارات جوية في منطقة خميس في مديرية أرحب بمحافظة صنعاء أعياناً مدنية وقَتلت ٩ مدنيين، منهم خمسة أطفال، وأصابت أربعة مدنيين آخرين. وأصابت الغارة الجوية الأولى إحدى المدارس وبعدها ببضع دقائق أصابت الغارة الثانية مسجداً. وأصيب الموقعان اللذان يبعد كل منهما عن الآخر بمسافة ٥٠ متراً، وكانا خاليين في ذلك الوقت. وبعد ساعة تقريباً، وقعت غارة ثالثة على سيارة تنقل مدنيين محليين إلى موقع الغارتين الأوليين لتقييم الضرر. وقُتِل أو أصيب كل من كان في السيارة.

٥٧- وكان للنزاع وقع سيّء أيضاً على التراث الثقافي لليمن. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تعرضّت المواقع الثقافية لأضرار لحقت القلاع والأطلال والأضرحة والمتاحف وغيرها من المباني التاريخية. وكان كثير من هذه الأضرار عارضاً، في حين لم تحترم جميع أطراف النزاع الممتلكات الثقافية أو لم تتخذ التدابير المطلوبة لحمايتها في سياق الأعمال القتالية. ورغم ذلك، وثَّقت المفوضية عدة حالات من الهجمات ذات الهدف المحدّد ضد مواقع ثقافية ودينية في سياق هذا النزاع. وكان معظم هذه الحالات يعزى إلى مجموعات مسلحة تنتسب إلى القاعدة أو أطراف غير معروفة. وعلى سبيل المثال، في مساء ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، شُوهِد أربعة رجال مسلّحين في المدينة القديمة في مديرية المظفّر بمحافظة تعزّ يغادرون مسجداً قديماً وضريحاً مباشرة قبل انفجار جهاز تفجير يدوي الصنع أدّى إلى تدمير الموقع وقتل أحد المدنيين وإصابة أربعة آخرين عند سقوط منزل مجاور.

(٤١) أُنشئت فرقة العمل في سياق آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، وتتألف من ١٥ من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

(٤٢) انظر www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1567371.

الإصابات بين الأطفال وتجنيدهم

٥٨- منذ آذار/مارس ٢٠١٥، أي عندما بدأت أعمال التوثيق، تحققت المفوضية السامية من مقتل ١ ١٢٠ طفلاً وإصابة ١ ٥٤١ آخرين في أحداث النزاع المسلّح[٤٣]. واستمر هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة، حيث كان أكثر من نصف الإصابات بين الأطفال في العام الماضي نتيجة الضربات الجوية للتحالف. وأدّت الاشتباكات الأرضية والقصف والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة أيضاً إلى إصابات بين الأطفال. وتوضِّح أرقام الإصابات طبيعة النزاع؛ ولا تزال الأماكن التي يوجد فيها الأطفال، مثل المناطق السكنية والأسواق والمدارس والمستشفيات، معرضة لهجمات ينفّذها جميع أطراف النزاع.

٥٩- واستمر أيضاً تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية، وهو ما يتناقض مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان[٤٤]. وتظل هذه الانتهاكات تمثِّل تحدّياً لعملية التوثيق. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٥، وثَّقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ ١ ٧٠٢ من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكان ٦٧ في المائة من هذه الحالات يعزى إلى قوات الحوثي وصالح بينما يعزى ٢٠ في المائة إلى القوات المؤيدة للحكومة. وفي السنة الماضية، قالت التقارير إن قرابة ربع الحالات الموثّقة التي بلغ عددها ٤٨٨ حالة كان من محافظة تعزّ. وقِيل إن قرابة ١٠٠ من هؤلاء الأطفال كانوا أقل من ١٥ سنة. ولاحظ راصدو المفوضية السامية في كثير من الأحيان وجود أطفال صغار في سن العاشرة، وهم مسلحون ويرتدون زيّاً عسكرياً، مرابطين في نقاط التفتيش لقوات الحوثي وصالح.

الهجمات والغارات التي تشنّها طائرات بدون طيّار

٦٠- أدّى الصراع الجاري بين قوات الحوثي وصالح والقوات المؤيدة للحكومة إلى تفاقم حالة الفراغ الأمني الذي تزايد استغلاله من جانب المجموعات المتطرفة بما فيها القاعدة. وواصلت الولايات المتحدة، في سياق الحملة التي تشنّها ضد المشتبه في انتمائهم إلى القاعدة، بالتعاون مع حكومة اليمن، شنّ هجمات وغارات بطائرات بدون طيّار. وفي إحدى هذه الحوادث التي وقعت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في قرية يكلا في مديرية رداع، بمحافظة البيضاء، أدّت غارة ليلية نفذتها قوات الولايات المتحدة على عناصر القاعدة المشتبه فيها إلى مقتل ما لا يقل عن عشرة أطفال وخمس نساء. ودمَّرت هذه العملية أكثر من ١٢ مسكناً وبناية عامة، منها مدرسة ومسجد ومرفق صحي. وأقرّت الولايات المتحدة بأنه "من المرجّح" أن مدنيين قتلوا في هذه الغارة[٤٥].

---

(٤٣) وثَّقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ مقتل ٦٧٦ ١ طفلاً وإصابة ٧٦٠ ٢ طفلاً. والمفوضية السامية عضو في فرقة العمل وتساهم بأرقامها الخاصة في إحصاء الضحايا.

(٤٤) انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدتان ١٣٦ و١٣٧. وصدّقت اليمن على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلّحة.

(٤٥) انظر www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/1068267/us-central-command-statement-on-yemen-raid/.

باء- الاحتجاز التعسُّفي أو غير القانوني وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة

٦١- منذ آذار/مارس ٢٠١٥، وثَّقت المفوضية السامية ١ ٠١٩ حالة احتجاز تعسُّفي أو غير قانوني[٤٦]. ومن هذه الحالات، كان ٨٢ في المائة يُعزى إلى قوات الحوثي وصالح والقوات التابعة لها، و١٥ في المائة إلى القوات المؤيّدة للحكومة، بينما كانت بقية الحالات عمليات اختطاف تُعزى إلى مجموعات متطرفة مثل القاعدة وما يسمّى "الدولة الإسلامية". وطوال أمد النزاع وثَّقت المفوضية السامية ٥١ حالة يمكن أن تصل إلى حدّ الاختفاء القسري، حيث لا تزال أماكن وجود الضحايا غير معروفة.

٦٢- وأجرت المفوضية السامية قرابة ١٥٠ زيارة رصد إلى مرافق الاحتجاز منذ آذار/مارس ٢٠١٥. وقد تدهورت أحوال الاحتجاز بصورة ملحوظة وزاد النزاع من سوء المرافق المكتظة والمدمّرة ونقص الأغذية والأدوية. ولم تتمكّن المفوضية السامية إلاّ في حالات نادرة من الوصول إلى الأشخاص المحتجزين احتجازاً تعسّفياً أو غير قانوني، واعتمدت على مقابلات مع المحتجزين الذين أُطلق سراحهم أو أفراد الأُسر والمحامين وكذلك على المعلومات الواردة من السلطات. وفي جميع الحالات التي صنّفتها المفوضية السامية باعتبارها احتجازاً تعسُّفياً أو غير قانوني، لم تُوجَّه إلى المحتجزين أي تهمة ولم يتمكّنوا من الحصول على المساعدة القانونية ولم يُقدموا إلى أي محكمة. وفي كثير من الحالات كانوا يُحتجزون في مرافق غير رسمية أو سرّية ويمنعون من الاتصال بأسرهم. وفي الحالات القصوى، تعرّض المحتجزون فيما يبدو للتعذيب أو سوء المعاملة.

٦٣- ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بدأت سلطات الأمر الواقع في صنعاء، المرتبطة بقوات الحوثي وصالح، عمليات واسعة من احتجاز الأفراد. واستُهدف بالتحديد الأشخاص الذين يُنظَر إليهم باعتبارهم معارضين لسلطات الأمر الواقع - ومنهم شخصيات سياسية أو نشطاء أو مدافعون عن حقوق الإنسان أو صحفيون أو أشخاص عاديون. وظل معظم المحتجزين رهن الاعتقال لعدة أيام أو أسابيع أو أشهر قبل إطلاق سراحهم. وظل البعض في الاحتجاز إلى أجل غير محدَّد.

٦٤- وبالإضافة إلى استهداف المعارضين الأفراد، لجأت سلطات الأمر الواقع إلى عمليات الاحتجاز بالجملة لبث الخوف بين المجموعات الأوسع من السكان. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٦، وثَّقت المفوضية السامية ما لا يقل عن تسع حالات من الاعتقال الجماعي، وفي عملية واحدة أُخذ أكثر من عشرة أشخاص، منهم رجال ونساء وأطفال. واحتُجز معظمهم لبضعة أيام ثم أُطلق سراحهم[٤٧].

٦٥- ورصدت المفوضية السامية محاكمتين أجرتهما سلطات الأمر الواقع في صنعاء لمعارضين وأثارت هاتان المحاكمتان قلقاً جدّياً بشأن احترام الإجراءات القانونية الواجبة. ففي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أُدين صحفي وحُكم عليه بالإعدام بتهمة التجسّس. ولم يُبلغ مُسبقاً بالمحاكمة ولم يُسمح له بالدفاع عن نفسه. واستمرت المحاكمة ١٥ دقيقة. وفي الحالة الثانية، أفادت التقارير أن الاتهام كان موجّهاً إلى ٣٦ شخصاً في محاكمة جماعية بتهمة الإرهاب.

(٤٦) انظر المرفق الثالث.

(٤٧) انظر المرفق الأول.

وفي جلسة علنية، طعن المحتجزون في استخدام اعترافات مسجّلة بالفيديو وادّعوا أنها اعترافات قسرية ومختلقة. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، كانت الإجراءات لا تزال جارية.

٦٦- ويتمثّل أحد التطوّرات التي تثير القلق في الاحتجاز الوقائي للمهاجرين الذي تمارسه سلطات الأمر الواقع. ووفقاً لما قالته المنظمة الدولية للهجرة في العام الماضي، بدأت السلطات في عدة محافظات تحتجز المهاجرين منهجياً، متذرعة بالعواقب الأمنية لوجود أعداد كبيرة من المهاجرين، وبغرض التجنيد العسكري. ولاحظت المفوضية السامية هذه الممارسة أيضاً أثناء الزيارات إلى مراكز الاحتجاز.

٦٧- وفي جنوب البلد الذي تسيطر عليه الحكومة، تعرّضت السجون الرسمية لدمار كبير وظلّ نظام العدالة الجنائية خارج الخدمة إلى حدٍ بعيد. وتركَّزت العدالة الجنائية محلياً في يد الميليشيات والأطراف الأمنية الفاعلة والسلطات المحلية. وفي هذا السياق، تلقت المفوضية السامية عدة تقارير عن الاحتجاز التعسُّفي وحالات اختفاء قسري محتملة وتعذيب. وفي عام ٢٠١٧ وُجِّهت ادّعاءات ضد قوات النخبة الحضرمية بمحافظة حضرموت وقوات الحزام الأمني في عدن، وكلاهما من العناصر اليمنية المسلحة التي ظهرت في العام الماضي، بدعم من أعضاء التحالف. ورغم ما أتيح للمفوضية السامية من إمكانية وصول محدودة إلى مرافق الاحتجاز في الجنوب، فإنها تحققت من ٤٦ حالة من حالات الاحتجاز التعسُّفي في العام الماضي في حضرموت وعدن.

جيم- انتهاكات حرية التعبير

٦٨- منذ بداية النزاع، شنّ كل من سلطات الأمر الواقع في صنعاء وحكومة اليمن حملة فعلية من القمع ضد الصحفيين والناشطين وأطراف المجتمع المدني الأخرى من خلال تقييد حرية التعبير والترهيب والاحتجازات التعسُّفية وغير القانونية والاختفاءات القسرية والقتل.

٦٩- ومنذ عام ٢٠١٥، حجبت سلطات الأمر الواقع في صنعاء ٢١ موقعاً إخبارياً وفرضت الرقابة على سبع محطات تليفزيونية ومنعت ١٨ صحيفة من الصدور. وداهمت أيضاً أو أغلقت مقرات ٥٢ منظمة من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني. وفرضت القوات المؤيدة للحكومة الرقابة على سبع محطات تليفزيونية وداهمت مقرات سبع منظمات. ونتيجة لذلك لم يعد هناك سوى القليل من سُبل التعبير الحر وأدّى التأثير السلبي إلى رقابة ذاتية. وغادر كثير من النشطاء البلد خوفاً من الأعمال الانتقامية.

٧٠- وفي تطوُّر يثير الانزعاج منع التحالفُ الأممَ المتحدة من إتاحة مقاعد على رحلاتها إلى البلد للصحفيين اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ وامتد ذلك إلى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠١٧. وإلى جانب الحظر المفروض على الرحلات التجارية إلى صنعاء، أدّت هذه التقييدات إلى تقليل تغطية النزاعات في الوسائط الدولية إلى أدنى حدّ[٤٨].

٧١- وتحمَّل فرادى الصحفيين والنشطاء وطأة القمع، حيث احتجزت جميع الأطراف ٧٤ منهم احتجازا تعسُّفياً أو غير قانوني. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، ظلّ ١٦ صحفياً على الأقل

(٤٨) حتى ٢٣ من حزيران/يونيه ٢٠١٧، لم تكن هناك أي بادرة تدل على أن حكومة اليمن ستسمح للصحفيين بالدخول إلى البلد.

في الاحتجاز، وجميعهم محتجز لدى سلطات الأمر الواقع. وفي حالة من الحالات البارزة، لا يزال تسعة صحفيين قيد الاحتجاز بعد أن اعتقلتهم سلطات الأمر الواقع في مداهمة واحدة في صنعاء يوم ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وظلّ الصحفيون محتجزين في الحبس الانفرادي طوال عدة أشهر مع حرمانهم من زيارة الأسرة في مختلف مراحل الاحتجاز ونقلهم إلى مرافق مختلفة. وتشعر المفوضية السامية بالقلق لأن الصحفيين والمحتجزين الآخرين يواجهون خطراً جدّياً متمثلاً في التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة.

دال- انتهاكات حرية الدين

٧٢- استهدَفت سلطات الأمر الواقع في صنعاء الطائفة البهائية في اليمن، فيما يبدو أنه "نمط مستمر من الاضطهاد"، يشمل المداهمات والاعتقالات والاحتجاز التعسُّفي أو غير القانوني لفترات طويلة[٤٩]. ففي السنة الماضية، وثَّقت المفوضية السامية اعتقالاً جماعياً لـ ٢٢ بهائياً، منهم نساء وأطفال، خلال مناسبة أهلية عامة نُظمت في صنعاء في آب/أغسطس ٢٠١٦؛ واعتقال ثلاثة رجال من البهائيين في الحديدة وصنعاء، في نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ وتلقي عشرات البهائيين في صنعاء تهديدات بالهاتف من مدعي عام المحكمة الجزائية المتخصصة للضغط عليهم للتخلّي عن عقيدتهم أو مواجهة الاحتجاز، في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٧٣- وظلّ خمسة بهائيين في الاحتجاز حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، وظل أحدهم محتجزاً قرابة أربع سنوات بتهمة الإلحاد، التي يُعاقب عليها بالإعدام.

٧٤- ورغم أن معظم البهائيين في اليمن يعيشون في مناطق تقع تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع فإن اضطهاد البهائيين لا يقتصر على تلك السلطات. ففي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ احتَجَز مسؤولو الأمن في مطار عدن الدولي اثنين من البهائيين أثناء محاولاتهما مغادرة البلد؛ ونُقلا من المطار ولا يزال مكان وجودهم غير معروف رغم استفسارات المفوضية السامية.

هاء- العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

٧٥- زاد النزاع المستمر من سوء أوجه عدم المساواة المترسخة التي تواجهها النساء والفتيات في اليمن، مما أدّى إلى تفاقم حالة الضعف التي يعشنها. وأدّى انهيار آليات الحماية الرسمية وغير الرسمية، مقترناً بالتشرُّد الواسع النطاق، إلى استراتيجيات سلبية للتكيُّف، وخاصة زواج الأطفال. ويتزوج أكثر من ثلثي الإناث اليمنيات قبل سن ١٨ سنة، مقارنة بنسبة النصف قبل النزاع[٥٠].

٧٦- ولا يُبلغ بصورة كافية عن العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس بسبب الوصم والمخاطر المصاحبة للإبلاغ. وفي حين لا تتوفّر الإحصاءات في هذا الصدد، تشير بعض المعلومات التي تلقّتها المفوضية السامية إلى أن المهاجرين واللاجئين والمشرّدين داخلياً والمحتجزين يواجهون جميعاً خطراً متزايداً من هذا العنف.

(٤٩) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21643&LangID=E.

(٥٠) انظر www.unicef.org/videoaudio/PDFs/Yemen_2_Years_-_children_falling_through_the_cracks_FINAL.pdf.

واو- انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٧٧- يؤثّر النزاع المسلّح المستمر سلباً على مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تشمل الحق في الغذاء والسكن والتعليم والصحة والماء والصرف الصحي. ونشأ عن قيام أطراف النزاع بفرض التطويق والحصار والقيود على التنقُّل أثر شديد على توفُّر السلع والخدمات وعلى إمكانية وصول السكان المدنيين إليها. وانهارت البنية التحتية العامة والخاصة وظلّت إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية ضئيلة أو غير قائمة. وأصيبت المصانع والمزارع بالضرر وتقلّصت واردات الغذاء. وزادت الحالة سوءاً بسبب عدم دفع مرتبات القطاع العام طوال معظم السنة وعدم اليقين الاقتصادي الناشئ عن قيام الحكومة بنقل البنك المركزي إلى عدن. وتأثر المدرسون والأطباء وعمال الصرف الصحي - وبالتالي تأثرت المدارس والمستشفيات وشوارع المدينة. ولا يعمل سوى أقل من نصف المرافق الصحية. ولم يستطع كثير من الناس شراء الأدوية أو الأغذية، حتى في حالة توفُّرها. وعجَّلت هذه الظروف بانتشار الكوليرا والأمراض الأخرى وزادت من خطر المجاعة. ويزداد تعرُّض سكان اليمن للفقر والجوع والتشرّد والمرض والإصابة و/أو الموت ويواجه الناس حالة يائسة.

سابعاً- المساءلة

٧٨- الإفلات من العقاب هو سبب ونتيجة في آن واحد للنزاع الجاري في اليمن. ويرجع سبب أزمةِ ٢٠١١ وفشلِ مؤتمر الحوار الوطني في نهاية المطاف في جزء منه إلى عدم استعداد الأطراف في اليمن والمجتمع الدولي لتطبيق المساءلة عمّا سبق من الجرائم ومن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

٧٩- ويشمل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التزامات بالتحقيق في الانتهاكات لكفالة تقديم الجناة إلى العدالة وتوفير الجبر الكامل والفعّال للضحايا. ورغم استمرار النزاع المسلّح فقد حدثت بعض التطوّرات في هذا الصدد.

٨٠- ففي آب/أغسطس ٢٠١٦، أعلنت قوات التحالف إنشاء الفريق المشترك لتقييم الحوادث، وهو آلية للتحقيق تتألف من ١٤ فرداً من أصحاب الخبرة العسكرية والقانونية من الدول الأعضاء[٥١]. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان الفريق المشترك قد أصدر استنتاجاته بشأن امتثال التحالف للقانون الدولي الإنساني في ٢١ غارة جوية منذ آذار/مارس ٢٠١٥. وتبيَّن للفريق أن التحالف، في كل هذه الغارات باستثناء واحدة، كان يتابع هدفاً عسكرياً مشروعاً. وأشار الفريق المشترك، دون الإقرار بالضرورة بأي خطأ، إلى أن التحالف ينبغي أن يدفع تعويضاً أو يقدِّم مساعدة إلى الضحايا في خمس حوادث وأن يتخذ إجراءات ضد المسؤولين في حادثتين. وطلبت المفوضية السامية أن يتحلى الفريق المشترك بقدر أكبر من الوضوح والشفافية، بما في ذلك أثناء اجتماع عُقد بين نائبة المفوّض السامي لحقوق الإنسان وممثلي المملكة العربية السعودية في جنيف يوم ٣ أيار/مايو ٢٠١٧. واستناداً إلى استعراض الاستنتاجات المحدودة المتوفّرة التي توصَّل إليها الفريق المشترك، أعربت المفوضية عن قلقها لأن

(٥١) انظر www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1524799.

الفريق يبدو وكأنه يقبل بالتصريحات التي ترى في حجة الهدف العسكري المشروع تبريراً كافياً لتنفيذ هجمات تؤدي إلى ضحايا في صفوف المدنيين وإضرار بأعيان مدنية أو تدمير لها. ويبدو أن الأمر الحاسم حتى الآن هو عدم اتخاذ أي إجراءات ملموسة فيما يتعلق بالملاحقة القضائية بشأن هذه الحوادث أو جبر ضرر الضحايا والناجين منها.

٨١- وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وعملاً بالمرسوم الرئاسي رقم ١١٥، فتحت الحكومة اليمنية تحقيقاً في ادّعاءات أعمال تعذيب واختفاء قسري نُسبت إلى الإمارات العربية المتحدة والقوات اليمنية المتحالفة معها في جنوب البلد[٥٢]. وحتى منتصف آب/أغسطس ٢٠١٧، لم تكن اللجنة السداسية التي تجري التحقيق قد أصدرت استنتاجاتها بعد.

٨٢- وفي حدود علم المفوضية السامية، اقتصرت جهود قوات الحوثي وصالح في تطبيق المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات على حادثة وحيدة وقعت في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦ في وادي شُعب الشقب بمديرية الملاجم بمحافظة البيضاء. ففي هذا اليوم اقتحمت مجموعة من المسلّحين المرتبطين بقوات الحوثي وصالح مساكن ٤ زعماء قبائل من ذوي النفوذ في منطقة العمر بمديرية ذي ناعم وقدمت إليهم بعض الطلبات. وعندما رفض المشايخ قبول هذه الطلبات اختطفوا من مساكنهم وأُخذوا إلى الوادي الذي يبعد ٢٠ كيلومتراً. وبعد ثلاثة أيام عُثِر على جثثهم. وأفيد بأن التشريح أثبت أنهم قُتلوا برصاص أطلق الكثير منه عليهم من الخلف. وبعد أن ساد غضب كبير في المجتمع المحلي وُجِّهت تُهم جنائية إلى ثلاثة أفراد متورطين في الحادث. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧ كانت القضية لا تزال جارية.

٨٣- وتنوِّه المفوضية السامية بالجهود التي تبذلها أطراف النزاع لتحقيق المساءلة، ولكنها تلاحظ أنها على الإجمال لم تكن كافية للاستجابة لخطورة الانتهاكات والتجاوزات التي تجري يومياً في اليمن.

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

٨٤- ينطوي استمرار النزاع وعواقبه على السكان في اليمن على آثار مدمّرة، إذ أصبحت الحالة في اليمن في الوقت الحالي تمثّل أكبر أزمة إنسانية في العالم[٥٣]. فقد قُتِل ما لا يقل عن ٩٨٠ ٤ مدنياً وجُرح ٥٤٠ ٨ مدنياً آخرين منذ بداية النزاع. ويواجه الملايين، وخاصة الأكثر ضَعفاً منهم، تهديدات الكوليرا والمجاعة والتشرُّد. ويتأرجح الاقتصاد على حافة الانهيار.

٨٥- وقد أدّى النزاع إلى ادّعاءات تواصلت بلا هوادة تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ونشأ عن تدهور الحالة فراغ أمني يتزايد استغلاله، بما في ذلك من جانب مجموعات مسلحة جديدة في الجنوب ومجموعات تنتمي إلى القاعدة.

(٥٢) انظر www.reuters.com/article/us-yemen-security-abuse-idUSKBN19F08D?il=0.

(٥٣) انظر http://reliefweb.int/report/yemen/usgerc-stephen-o-brien-statement-security-council-missions-yemen-south-sudan-somalia.

٨٦- ويُقِرّ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بمحاولات اللجنة الوطنية الرامية إلى توثيق الانتهاكات والتجاوزات والإبلاغ عنها. ومع ذلك، لا يُنظر إلى اللجنة الوطنية باعتبارها محايدة، وهي لا تستطيع – في ضوء عدم اعتراف جميع أطراف النزاع بها – أن تقدِّم تقريراً شاملاً ومحايداً عن حالة حقوق الإنسان في اليمن.

٨٧- ويكرر المفوض السامي نداءه إلى أطراف النزاع والمجتمع الدولي بوقف العمليات القتالية؛ والتوصُّل إلى حلّ تفاوضي ودائم للنزاع؛ والتمسُّك بمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وإتاحة وتسهيل مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق.

٨٨- وفي هذا السياق، يحث المفوض السامي جميع الأطراف ذات الصلة على أن تنفِّذ فوراً جميع التوصيات التي قدّمها في تقريره لعام ٢٠١٦ إلى مجلس حقوق الإنسان[٥٤].

٨٩- وبالنظر إلى الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير والظروف القاهرة التي لا تزال سائدة في اليمن، يكرر المفوض السامي نداءه إلى المجتمع الدولي لإنشاء هيئة تحقيق دولية مستقلة للاضطلاع بتحقيقات شاملة في انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في اليمن.

(٥٤) انظر A/HRC/33/38، الفقرات ٧١-٧٤.

Annex I

Additional information on the situation in Yemen

Humanitarian situation[1]

1. Since 27 April 2017, a cholera epidemic has swept through Yemen at an unprecedented scale. As of mid-August 2017, there were more than 500,000 suspected cases and 1,930 related deaths across the country. More than one third of all suspected cases affected children. The risk of the epidemic spreading further was significant, as health and sanitation systems had collapsed or were unable to cope. Nearly half of all health facilities were non-functional, with 14.8 million people lacking access to basic health care and 14.5 million people without consistent access to clean water and sanitation. Every 10 minutes, a child under the age of 5 died of a preventable disease such as cholera, measles or polio.

2. The current level of hunger in Yemen was also unprecedented. As of June 2017, 17.1 million people in the country were food insecure. Of those, 7.3 million — more than one in four — were severely food insecure, meaning that they relied entirely on external assistance and were on the brink of famine. In a country that was previously nearly 90 per cent dependent on imported food, there was no longer enough. Where food was available in the markets, people could not afford to buy. Malnutrition increased susceptibility to disease.

3. More than three million people had fled their homes to seek safety during the conflict; one million of them had returned, but often to find their homes and livelihoods destroyed, as well as lurking threats of unexploded ordnance. Of the two million who remained displaced, 81 per cent had been displaced for more than one year. Nearly 75 per cent of the displaced were from Taizz, Hajjah and Sa'ada governorates and Sanaa city, where the conflict had hit the hardest.

Shelling

4. On 5 July 2016, in Marib city, Marib Governorate, mortar shelling struck a residential neighbourhood, killing 8 children and injuring 12 other civilians, including 2 women and 7 children. Witnesses told OHCHR that the shelling had come from an area 25 kilometres to the west, where Houthi/Saleh forces were positioned. At the time, pro-Government forces controlled Marib city. Local residents told OHCHR that a military camp was located about 3 kilometres to the east of the area impacted. In addition to the civilian casualties, 5 homes were totally damaged and 30 were partially destroyed as a result of the attack.

5. On 16 January 2017, in Al-Mawjer village, Maqbanah district, Taizz Governorate, mortar shelling struck a residential building, killing five civilians, including two women and two children, and injuring five civilians, including two women and three children. The building was completely destroyed. Witnesses told OHCHR that the mortar came from the mountain, which was controlled at the time by Houthi/Saleh forces, while the area hit was controlled by pro-Government forces.

6. On 1 February 2017, in Majzar district, Marib Governorate, two mortar shells struck Al Khaniq camp for internally displaced persons, killing two civilians and injuring four others, including two women and two children. According to witnesses, the shelling, which struck three tents inside the camp, came from the Sareem area in a neighbouring district that was controlled by Houthi/Saleh forcest.

7. On 12 February 2017, in Qa'atabah city, Qa'atabah district, Al-Dhale'e governorate, mortar shelling struck a residential area, injuring four civilians, including three children who had been playing in front of their home. Two of the injured — one adult and one girl — succumbed

[1] All the information in this section was provided by the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

to their injuries the following day. At the time, the Qa'atabah city was controlled by pro-Government forces and, according to local authorities, the shelling was launched from an area controlled by Houthi/Saleh forces.

8. On 24 February 2017, in Al-Mujama'a area, Marib city, Marib Governorate, mortar shelling struck a restaurant, killing three civilians, including 1 child, and injuring 12 civilians, including 1 child. According to witnesses, the shelling came from the Heylan mountain, which was controlled at the time by Houthi/Saleh forces.

Airstrikes

9. On 7 August 2016, in Al-Madeed village, Nihm district, Sana'a Governorate, two airstrikes hit residential and commercial buildings, killing 16 civilians, including 7 children, and injuring 24 civilians, including 13 children and 1 woman. Moreover, four houses were damaged and a pharmacy was destroyed. At around 7 p.m., the first airstrike hit two large houses belonging to two brothers; 29 members of the same extended family were among the casualties, while the remaining casualties were civilians in the vicinity. Two hours later, the second airstrike hit a shop that sold cooking gas canisters, which caused a massive explosion that burned down the pharmacy.

10. On 9 August 2016, in Al Sofan area, Ath'thaorah district, Sana'a Governorate, an airstrike destroyed a food factory, killing 10 factory workers — all civilians — including 3 women, and injuring 13 others. The bodies were so charred that the victims' families had difficulty identifying them. Some survivors were stuck under rubble for hours before rescuers could pull them out. OHCHR had previously verified an airstrike against the same factory in January 2016. The factory stood adjacent to a military camp. In its response to allegations of the attack, JIAT reported that coalition forces had hit military objectives 7 to 10 kilometres away from the factory; it denied hitting the factory itself.[2]

11. On 10 September 2016, on the eve of Eid al-Adha, in Bait Sadan village, Arhab district, Sana'a Governorate, at least 10 airstrikes targeted the village, killing at least 31 civilians, including 2 children, and injuring 42 civilians, including 4 children. According to local witnesses, the first strike hit an artesian well-drilling machine around 2 a.m., killing five workers and injuring six others. Airstrikes then continued for the next 10 hours. Many of those killed and injured were participating in the rescue efforts from nearby villages. In addition to the civilian casualties, three buildings used for storing crops, as well as civilian cars and motorbikes were damaged.

12. On 20 September 2016, in Al-Mensaf area, Al-Matammah district, Al-Jawf Governorate, an airstrike hit a civilian vehicle, killing 15 civilians — 3 women and 12 children — and injuring 3 other children. The victims' bodies were charred and torn into shreds except for the three injured children who had gotten out of the vehicle a few minutes before the attack. Local residents told OHCHR that the vehicle belonged to a farmer and the victims were on their way to work at the farm.

13. On 17 May 2017, in Shawba area, Al-Wazi'iyah district, Taizz Governorate, an airstrike hit a pickup truck serving as a taxi, killing 16 civilians, including 2 women and 4 children, and injuring 10 other civilians. According to witnesses, the vehicle was coming from the market at the time of the airstrike.

14. On 17 June 2017, at Al-Mashnaq market, Shad'aa district, Sa'ada Governorate, an airstrike hit a house, killing at least 23 civilians, including 8 children, and injuring another civilian. Reportedly, the house, which was located a few metres from the Yemen-Saudi Arabia border, was used by *qat* smugglers. According to local residents, those who survived the airstrike tried to flee the house, but came under machine gun fire from helicopters flying over the area about 10 minutes after the airstrike. Rescuers from neighbouring villages were unable to reach the market for one hour owing to continuing insecurity in the area.

[2] See www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1567371.

Attacks on funeral gatherings

15. In addition to the attack on Al Kubra hall, OHCHR verified two other incidents involving airstrikes against funeral gatherings in the past year. On 21 September 2016, in Al Hunoud area, Al Hook district, Al-Hudaydah Governorate, an airstrike impacted a residential area in the city centre, killing at least 28 civilians, including 2 women and 8 children, and injuring 62 civilians, including 11 women and 3 children. At the time of the airstrike, civilians were gathering in a tent for a funeral procession of a local resident, which accounted for the high number of casualties. The attack also destroyed 6 houses and damaged 30 others. On 15 February 2017, in Al Shiraa village, Arhab district, Sana'a Governorate, an airstrike impacted a two-storey house, killing five women and one child, and injuring another eight women and two children. The house was completely destroyed. At the time of the attack, the women and children were participating in a funeral ceremony for the son of a community leader. Reportedly, the family of the deceased had no political affiliations. The affected area was residential and surrounded by *qat* farms.

Attacks against fishermen

16. OHCHR verified six incidents of attacks against fishermen off the shores of Al-Hudaydah in early 2017. On 3 February, a helicopter gunship fired on the tents and boats of fishermen gathered on an island off the shores of Al-Hudaydah, killing six civilian fishermen and injuring seven others. On 15 March, two different fishing boats were attacked in the waters off Al-Hudaydah. The first boat was fired upon by a helicopter: two fishermen were killed and five injured. Seeing their fellow fishermen attacked, the second boat of fishermen tried to escape from the area but was hit by a projectile fired from a nearby ship, which killed five civilians and injured three. Two of the casualties were boys — one was killed and the other was injured. The next day, another fishing boat went missing off the shores of Al-Hudaydah. The 10 civilian fishermen on board were still missing; parts of the boat were later found burned. On 5 April 2017, four fishermen were killed when their boat was attacked by a helicopter. On the same day, another fishing boat was damaged as result of an attack by a helicopter in the same area. No civilian casualties were reported as the fishermen managed to jump out of the boats as soon as the attack started.

Casualties caused by explosive weapons

17. On 8 July 2016, in Neijad village, Al-Qabbaytah district, Lahj Governorate, four civilians, including a woman, from one family were injured as a result of explosions along a secondary road. The victims were traveling on foot along a road that was too narrow for vehicle traffic. A witness told OHCHR that the first explosion triggered a second explosion nearby.

18. On 15 July 2016, near Al-Ma'sar village, Damt district, Al-Dhale'e Governorate, one child was severely injured when he stepped on an explosive while grazing his livestock.

19. On 9 August 2016, in Wadi Hanna village, Al-Wazi'iyah district, Taizz Governorate, an explosive planted in the road killed 10 civilians, including 6 children, and injured 9 civilians, including 4 children. All of the victims were travelling in the same pickup truck-taxi. The driver had safely used the same route earlier in the day to reach the same destination.

20. On 31 October 2016, in Al-Masar area, Damt district, Al-Dhale'e Governorate, an explosive planted in the road killed three children and injured another civilian. The children were riding in a pickup truck; the driver was injured.

21. On 5 November 2016, in Khour village, Jabal Habashy district, Taizz Governorate, two children were severely injured when one of them stepped on an explosive while grazing his livestock.

Mass detentions

22. On 10 August 2016, in Sana'a city, forces aligned with the de facto authorities detained 68 civilians, including 22 women and 2 children, who were attending a peaceful

community event on youth development. Around 20 of those detained were followers of the Baha'i faith, including Iranian and Iraqi citizens. The civilians were never charged and most were released within one week. Two men, who had come to seek the release of their wives, were detained and held for months. One of them, who was born in the Islamic Republic of Iran and raised in Yemen, remained in detention at the time of drafting this report.

23. On 22 October 2016, in Haqib village, Damt district, Al-Dhale'e Governorate, 40 civilian men were detained by Houthi/Saleh forces. Witnesses told OHCHR that the forces conducted house-to-house searches and aggressive raids, and arrested civilians perceived as sympathizers of the pro-Government forces. The detainees were transferred to various unofficial or secret detention facilities in Ibb, Dhamar and Sana'a governorates; they were released after several days without charge. During their detention, their families did not know their whereabouts and were not able to visit or communicate with them.

24. On 4 December 2016, in Teiab village, Dhi Na'im district, Al-Bayda Governorate, Houthi/Saleh forces detained 61 civilians, including 19 boys. Sixty armed men, accompanied by armoured vehicles and a tank, conducted the operation on the main road, stopping and searching several vehicles passing the checkpoint. The arrested civilians were transferred to a secret prison. The mass arrest came after an attack by pro-Government forces on Houthi/Saleh military positions in the area, the day before. Reportedly, Houthi/Saleh forces accused local tribes in the area of failing to protect their military positions during the attack. During the detention, the families of the civilians were not able to visit or communicate with them. They were all released without charge — most of them on the same day — and 12 were released after several days.

25. On 11 February 2017, in Al-Rameid IDP camp, Al-Udayn district, Ibb Governorate, 82 civilians, including 7 boys, were detained by Houthi/Saleh forces. Armed men raided the homes in the middle of the night while the families were sleeping, causing severe panic among the women and children in the camp. The mass arrest followed the ambush and assassination of a Houthi military leader that morning, 10 kilometres from the camp. The civilians were transported to an unrecognized place of detention, where they were held — 40 detainees in a single cell. Their families had no access to them during their detention. They were released the following day without charge.

Annex II

Photographs

Figure I

Points of impact at Al Kubra Hall on 8 October 2016[1]

Figure II

Destruction caused to Al Kubra Hall on 8 October 2016[2]

1 Photograph taken by OHCHR staff on 9 October 2016.

2 Photograph taken by OHCHR staff on 9 October 2016.

Figure III

Boat attacked the night of 16 March 2017 while carrying Somali refugees and migrants[3]

Figure IV

Destruction caused to Abs Hospital on 15 August 2016[4]

[3] Photograph taken by OHCHR staff on 18 March 2017.

[4] Photograph taken by OHCHR staff on 15 August 2016.

Annex III

Infographics

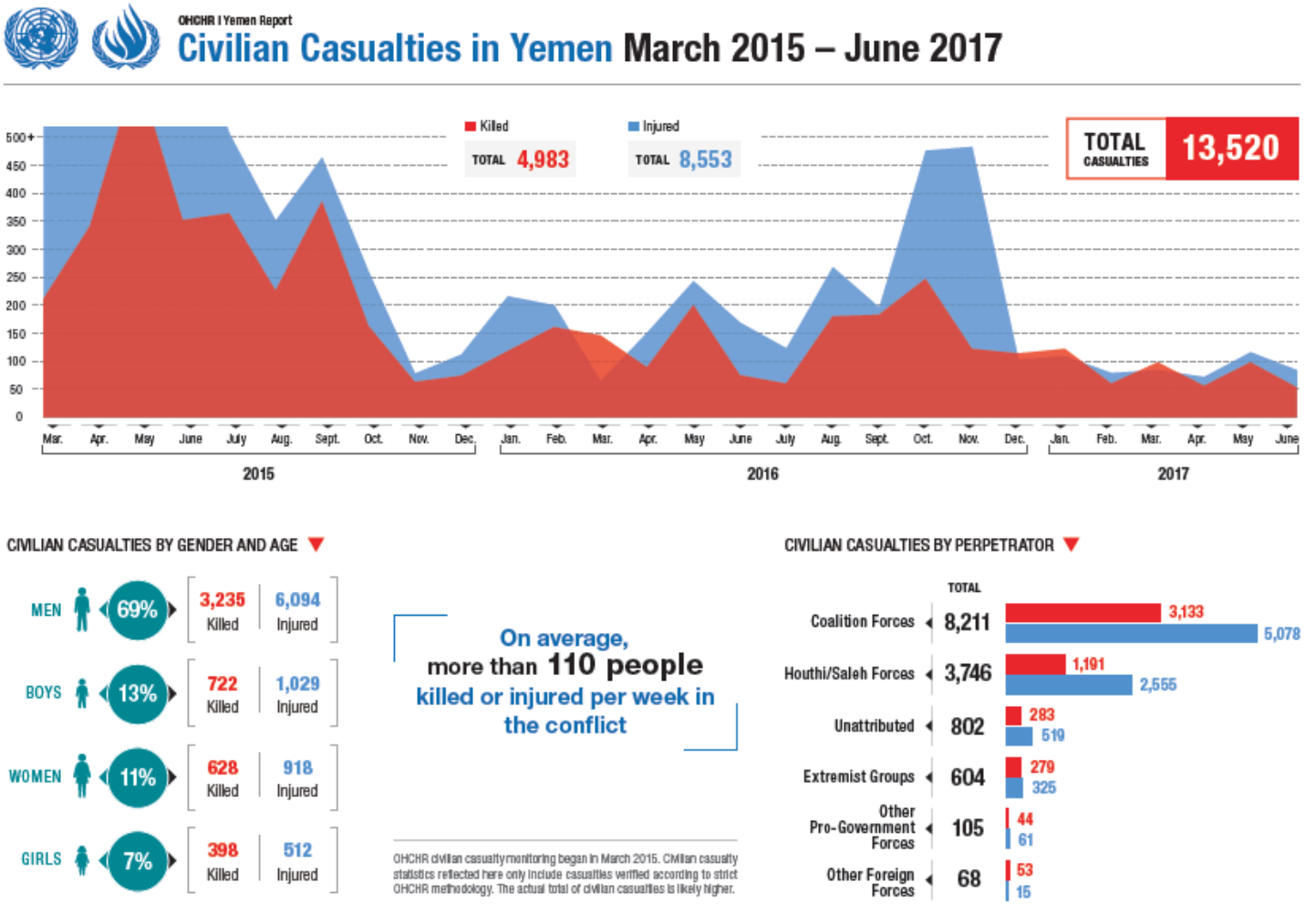

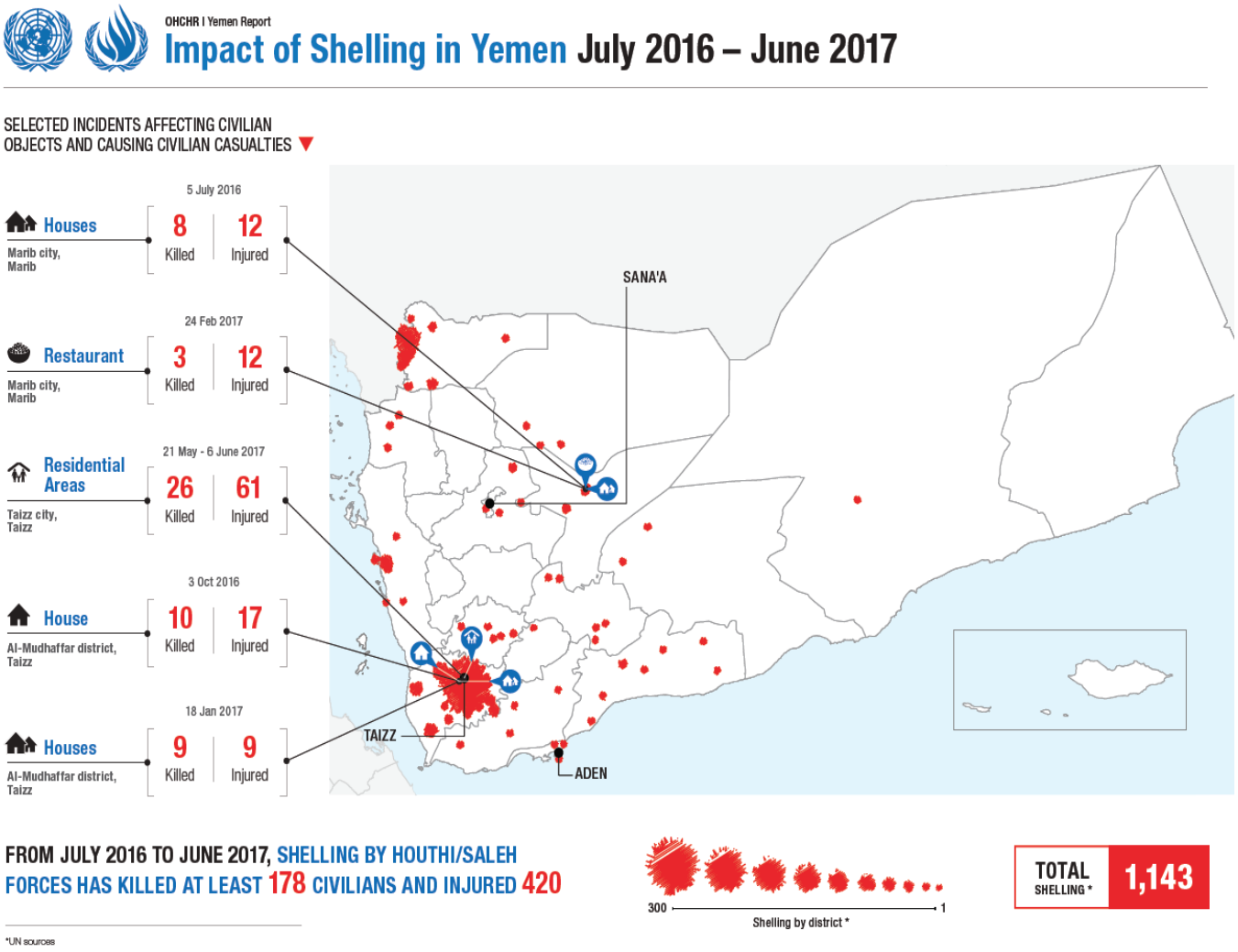
OHCHR | Yemen Report
Impact of Shelling in Yemen July 2016 – June 2017
SELECTED INCIDENTS AFFECTING CIVILIAN OBJECTS AND CAUSING CIVILIAN CASUALTIES
5 July 2016
Houses
Marib city, Marib
8 Killed
12 Injured
24 Feb 2017
Restaurant
Marib city, Marib
3 Killed
12 Injured
21 May - 6 June 2017
Residential Areas
Taizz city, Taizz
26 Killed
61 Injured
3 Oct 2016
House
Al-Mudhaffar district, Taizz
10 Killed
17 Injured
18 Jan 2017
Houses
Al-Mudhaffar district, Taizz
9 Killed
9 Injured
SANA'A
TAIZZ
ADEN
FROM JULY 2016 TO JUNE 2017, SHELLING BY HOUTHI/SALEH FORCES HAS KILLED AT LEAST 178 CIVILIANS AND INJURED 420
300
1
Shelling by district *
TOTAL SHELLING * 1,143
*UN sources

OHCHR | Yemen Report

Impact of Airstrikes in Yemen July 2016 – June 2017

SELECTED INCIDENTS AFFECTING CIVILIAN OBJECTS AND CAUSING CIVILIAN CASUALTIES

13 Aug 2016	School	Haydan district, Sa'ada	7 Killed	19 Injured
15 Aug 2016	Hospital	Abs district, Hajjah	19 Killed	28 Injured
10 Sept 2016	Well-Drilling Machine	Arhab district, Sana'a	31 Killed	42 Injured
16 Mar 2017	Boat Carrying Somali Migrants and Refugees	Waters off Al-Hudaydah	42 Killed	34 Injured
8 Oct 2016	Funeral Hall	Sana'a city, Sana'a	132 Killed	695 Injured

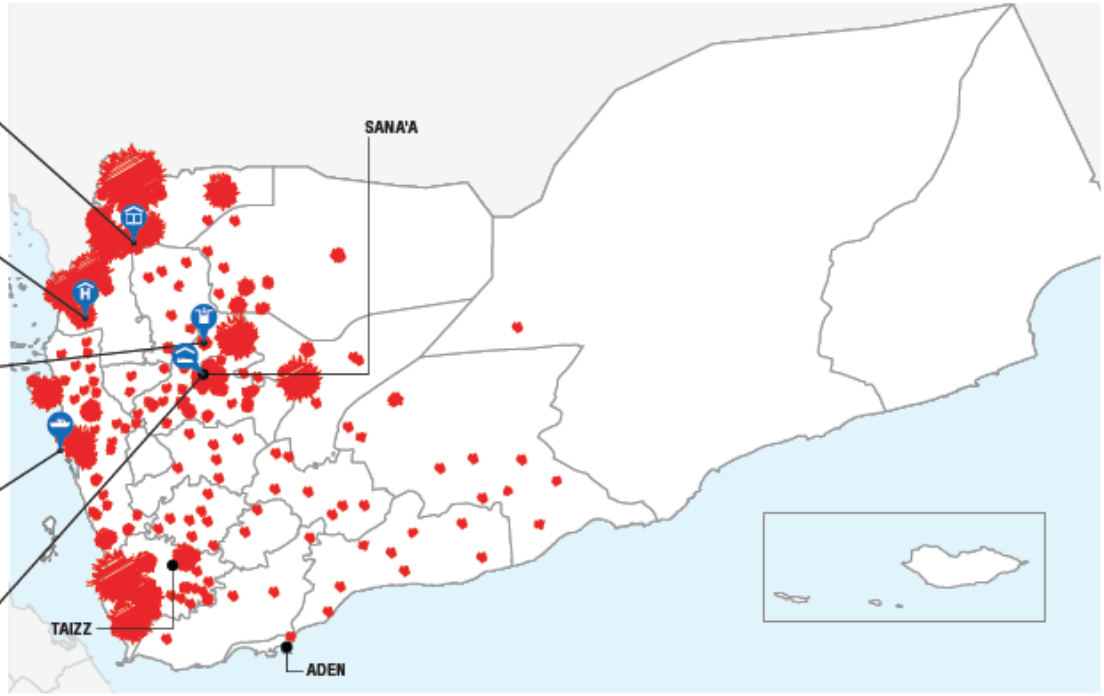

FROM JULY 2016 TO JUNE 2017, COALITION AIRSTRIKES HAVE KILLED AT LEAST 933 CIVILIANS AND INJURED 1,423

TOTAL AIRSTRIKES * 4,583

*UN sources

OHCHR | Yemen Report

Arbitrary or Illegal Detentions in Yemen March 2015 – June 2017

ARBITRARY OR ILLEGAL DETENTIONS BY PERPETRATOR

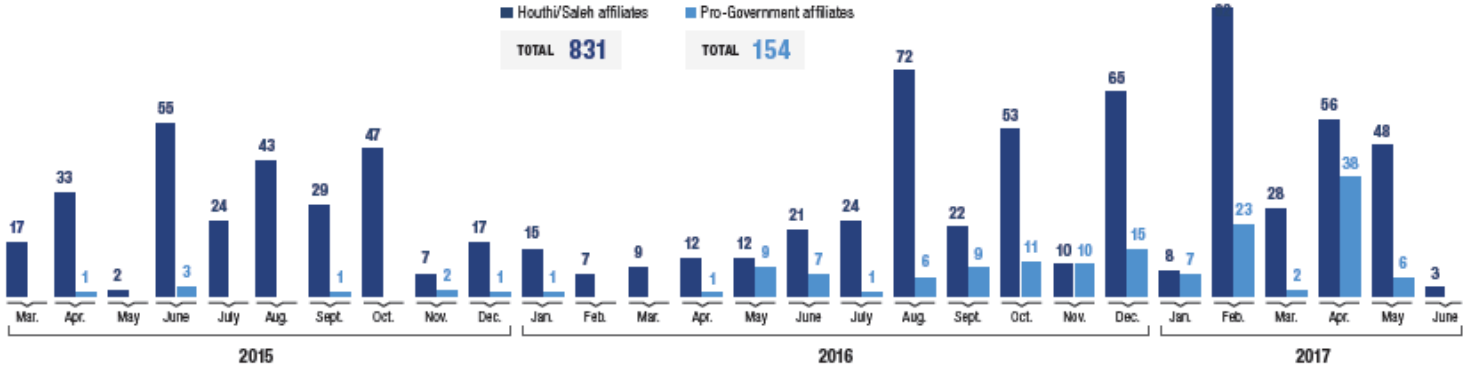

ARBITRARY OR ILLEGAL DETENTIONS OF TARGETED GROUPS

> *My father is the breadwinner of a large family. He called my mother to let her know he had been arrested at a check point. That was the last time we heard from him and he has now been gone for over two months. My mother has gone looking for him, but we still don't know where he is now. We don't know if he is still in detention, or in the sky...*
>
> **— son of man arbitrarily detained**

OHCHR monitoring of arbitrary/illegal detention statistics began in March 2015.

VERIFIED CASES OF ARBITRARY OR ILLEGAL DETENTIONS, ENFORCED DISAPPEARANCES, AND TORTURE/ILL-TREATMENT